من السبت إلى السبت

# لا تحمي المضطهدين غير العدالة الاجتماعية

أحمد إسماعيل الأكوع

■ في الظروف العاصفة التي تمر بها اليمن اليوم... لا يمكن لنا أن نعلق الطمأنينة والأمن بأشخاص يأتون أو يذهبون يستقيمون أو ينحرفون وإنما يكون ذلك في خلق ظروف مواتية لهذه الطمأنينة والأمان وكذلك في الوحدة الوطنية والسيادة الشعبية ليس مظهرها بحال أن تعدم زمرة ما من الناس وتجيء فئة نقيضة لها إلى السلطة والحكم وإنما نقول أن مظهرها الحقيقي أن تتاح لأبناء الشعب في كل المناطق اليمنية فرصة حكومة شعبية بحيث تمثل كل فئات الشعب المضطهدة المناضلة والحقيقة انه لا تحمي المضطهدين غير العداله الاجتماعية.

وأن الوحدة الوطنية والسيادة الشعبية والديمقراطية كلها لا تعني أن تستأثر فئة من الشعب بكل السلطة لتحمي مصالحها وتنفذ أهواءها ورغباتها طالما كانت من فئة تناقض الفئة التي تستأثر بالسلطات في العهود المبادة أن صناعة أقدار الشعوب لا يمكن أن تتم على شكل اقتسام الغنائم بين الأحزاب لأن تلك طريقة عتيقة لا يرتضيها منطق العصر الحاضر ولا تقرها الأعراف الدستورية وإنما يكون ذلك عطاء الحق لأهله ولذلك فإنه ما من شيء يمنح اليمن الجمهوري ذاتيتها ويفرق بينها وبين السلطة أو الإمامة غير التمسك بالديمقراطية الحقة وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وبالتالي انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة والشعب اليمني الذي استطاع حتى الآن أن يحقق ما حقق من هزائم وخسائر ولن يصده عن المضي إلى الامام بريق خادع..

وما لم نبدأ من حيث يجب البدء فإن المشكلة ستظل قائمة على أصلها دون تغيير إلا في الشكل الظاهري وسيظل البحث عن الحل قائما إلى أن يجيء الحل ويطلع الفجر الساطع على الشعب..

إعجاب المرء بنفسه..؟

كيف يمكن للعاقل إذا رأى شحا مطاعا وهوى متبعا وإعجاب المرء بنفسه ووسد الأمر إلى غير اهله وتخذ الناس رؤوساً جهالا فأفتوهم بغير علم فضلوا وأضلوا وكذلك ينقل الجهل بأهله وكيف بالمسلم وهو يرى أن أهل الأرض لا يعبدون إلا المال ولو جاء هم من غير حلم «يحبون العاجلة ويذرون وراءهم يوما ثقيلا» .. ويستبيح القوي منهم مال الضعيف وعرضه وقد كثر الكذب في زماننا هذا ولم يعد المرء يصدق ما يقال قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كانت أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحاءكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كانت أمراؤكم أشراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خيرلكم من ظهرها.. أو كما قال..

**شعر**

إذا أعطشتك أكف اللئام
كفتك القناعة شبعا وريا
فكن رجلا رجله في الثرى
وهامة همته في الثريا
اربأ بنفسك عن باخل
تراه بما في يديه أبّيا
فإن إراقة ماء الحياة
دون إراقة ماء المحيا

# من الساحات إلى المؤسسات.. احتجاجات مسروقة أيضاً!!

أمين الوائلي

●.. ما سيأتي ليست مقدمه بل صلب الموضوع ،أشهد لله شهادة أن أفسد رجلين في هيئة مدنية قادا حملة التحريض واستثارة الموظفين والمدراء وحتى السماسرة المتهبشين في أروقة الهيئة ضد المدير وتكون اعتصاماً لحظياً في باحة المبنى» الجبلي نسبياً» للمطالبة بإقالة المدير والتحقيق في قضايا الفساد ضده..

وأشهد لله ،مرة ثانية ، بشهادة من أعرف وأثق بمعرفته ونزاهة شهادته ،أن المدير المذكور.. في الهيئة « المدنية» رجل نادر لجهة نزاهته وعفته ونظافة يده.. ويمكنني الآن التصريح باسمه وصفته ،ولكن التزكية، شأن القضاء طالما وقد شغب عليه الفاسدون وبادر هو إلى طلب تشكيل لجنة تحقيق بصورة عاجلة ،لمعرفة الحقيقة في الاتهامات المضللة والرائجة هذه الأيام من مرفق لآخر ومن مؤسسة لهيئة ولفحص ذمة المتهم ومن اتهمه معاً.. كامتحان يكرم فيه ويهان.

في ظروف كالتي نعيش ونشهد يسهل تخريب كل شيء بحجة الإصلاح و«التطهير» كما بات يروج لهذا المصطلح المخاتل في الخطابين الإعلامي والسياسي على نطاق واسع.. ونحن في أمس الحاجة إلى الإصلاح و«التطهير» ولكن ليس على طريقة التخريب والقتل العمد..ولن أكون شاهد زور على محاكمة» قروسطية» مستعجلة تدين المتهم وتنفذ الحكم قبل فتح التحقيق!!.

التأسيس والتشريع للتغيير والإصلاح وضمان العدالة فيه واستمرارية فعله ومضمونية نتائجه ،أهم بكثير من التغيير نفسه ،عندما يكون بطريقة القنص الفوري والفتك المباغت واستهداف الأشخاص بشخوصهم واستبدال وجه بوجه ورأس برأس وكأن الفساد اسم لمسمى مفرد بذاته، وليس بيئة وثقافة وبنية معششة في بنية المؤسسات والوزارات والهيئات التي هي مورد الناس جميعاً وكلهم فيها شريك وموظف ومدير ومسئول وليست في جيب حزب لوحده أو جماعة بعينها.

أخطر وأسوأ أنواع الفساد والممارسات الفاسدة والتخريبية قد يكون جزء منه» الجزء الأكثر سواداً وتضليلاً» هو ما يحدث الآن من تحريض وتقويض لفكرة المؤسسية والنظام واللوائح الإدارية والقانونية والإجراءات المدنية التي تنتمي إلى فكرة القانون والحق والعدالة وحماية الحقوق والسمعة. فلا إدانة بدون تحقيق وقضاء مستقل ومحاكمة عادلة تكفل حق الدفاع إلى نهاية الإجراءات المعتبة والمتعارف عليها في سائر الأنظمة والبلدان.

لا يجوز تقويض بنية وعمل المؤسسات وتعطيل الدورة الدموية للجهاز الإداري للدولة في سائر المرافق والإدارات والوزارات والسلطات التنفيذية تحت يافطة المطالب الحقوقية التي تكون عرضة للاستغلال والإبتزاز.

وإذا كان الفساد أنواع ودرجات، فإن أسوأ أنواع الفساد ودرجاته يكون قد تحول إلى فعل مشروع وممتدح، عبر تصويره والترويج لمظاهره التدميرية والتخريبية بوصفها حالات «ثورية» أقرب إلى العصمة والقداسة منها إلى الانتكاسة والفوضى والردة عن روح القانون واحترام روح الدولة ومعناها، وليس الهيكل الإداري والمبنى فقط.

■ شيء مؤسف ولا يكاد تصديقه يدخل تحت بند من بنود المعقول والمقبول، أن يحدث ما يحدث تحت بصر الحكومة الوفاقية وسمعها.. ولا تحرك ساكناً أو تحدد موقفاً، أو تتصدى لمسؤولياتها، في محاصرة مظاهر القتل المتعمد والاغتيال المادي والأدبي والإداري لجسم الدولة وهيكلية الإدارة المؤسسية ونقض عرى النظام الإداري والبنية القانونية والإجرائية الناظمة والمنظمة لحركة الأفكار والأشياء والأفراد ولوجود الدولة بحد ذاتها.. كرمز على وجود الأمة والجماعة المتعاقدة على التعايش وقوننة التعاطي مع المصالح العامة ومواجهة الحقوق والواجبات بتفويض ذلك للسلطات المختصة، وعدم ترك الدولة والمجتمع نهباً للفوضى وعرضة للهتك والفتك ومسرحاً للتجريب والتخريب، لأن الدولة بذلك تكون قد تخلت عن أول وآخر أسباب وجودها، وعوامل بقائها.

أخشى أننا لا نعي خطورة ما نقترف في هذه اللحظات، التائهة عن عقال العقل، والموغلة في دوامة الاغتراب عن مسلمات المصلحة، الجماعية والجامعة، من وجود المؤسسة والوزارة والنظام الإداري القانوني، وبالتالي من وجود الدولة كخلاصة موضوعية عن وجود الأمة.

■ أخشى أننا ننقلب، ليس على التسوية والمبادرة والوفاق الحكومي فحسب، وإنما ننقلب على وجودنا الاجتماعي الجماعي والمدني كأمة تملك مصيرها ولا تفرط به، لا تعصف بها الشدائد، ولا تضعف في أوقات الملمات والأزمات.

■ بصوت عالٍ يجب أن يقال الآن، إزاء مظاهر التقويض والتفكيك الاندفاعي لمكونات بنية النظام العام (وليس السياسي)، والإطاحة بالإدارة العامة بكاملها (وليس شاغلي الإدارة)، واجتثاث روح المؤسسة والمؤسسية والنظام المؤسسي (وليس الحالات السلبية والاختلالات الموضوعية المحتملة والواردة دائماً)، يجب أن يقال إن ما يحدث ليس في صالح المجتمع الذي ينشد تقويم الدولة لا تقزيمها أو هدمها، ولا في مصلحة الدولة التي تلتزم بحماية ورعاية مصالح الأمة، لا التواطؤ مع بعض الأمة ضد كلها سواءً من طريق الضعف أو من طريق الاضعاف المتعمد.. ولن ينجو أحد إذا غرق المركب.

مساهمة يومية

عبدالرحمن بجّاش

# والصناديق ؟؟؟ !! .....

■ خطوة في الاتجاه الصحيح أن تبدأ الحكومة بخطوة تقشفية مهمة، عدم شراء سيارات للوزراء ابتداء من رئيس الحكومة، وقد سمعت قبلها أن وزير المالية تعهد بأن يخرج من الوزارة بعد سنتين بسيارته التي دخل بها الوزارة، وأن نبدأ بإغلاق أول صنبور يهدر منه الماء فيعني أننا بدأنا البداية الصحيحة، ونأمل أن تتبعها خطوات، كان نحصي عدد السيارات التي مع الوزراء السابقين الزائد منها لمن ظلوا في الحكومة واستعادة الفائض ممن ذهبوا ولا بأس أن نعطيها لمن لا سيارة له من الوزراء الجدد، أو تعود الى الوزارة كملكية عامة، ومع هذه الخطوة الجيدة ننبه إلى أن الوزارات الإيرادية قد تشتري سيارات من إيراداتها، ولا تمر عبر المالية، كما حدث، ويحدث، وسيحدث !!، والسيارات الرسمية أصبحت للأسف الشديد، صنبور مياه (مذحل) ترى الماء يتسرب منه طوال الوقت، وقد ظللنا لسنوات نرى الموديل الجديد أول ما يظهر فمع الوزراء، فتستغرب كيف يحدث أن يشترى للوزير سيارة كل عام أضف إليها سيارة أخرى بعضهم يسميها للعائلة وآخرون تادبا »للخدمات«!!، واعجب ما في الأمر أن إدارات الشئون المالية تبدأ سيطرتها على المسئول الجديد بإغرائه بالسيارة الجديدة، أنا لا أقول أن نحرم على المسئول أن يركب سيارة، بل حسب الأحقية، الغريب في الأمر أنك تسمع أن لا بند يسمح، لكن بقدرة قادر تتدبر الأمور !! الإهدار الذي حدث خلال أعوام طويلة في باب ونافذة السيارات جرف أموالاً كثيرة، خاصة اذا عرفنا أن ثمن سيارات الصالون التي لا تدري من اقنع الناس بها غال جدا، والصالون تستهلك بنزيناً أكثر، وصيانتها غالية الكلفة، فلماذا لا نحدد نوعاً معيناً من السيارات للوزراء ليس عالي الكلفة، والشراء ليس المشكلة فالصيانة تهدر سيولاً من المال !! لا أحد يفكر في هذا . هناك حكاية أخرى في هذه البلاد لابد أن تقف الحكومة أمامها (الصناديق) التي تحولت إلى حق يمارس فيه الباطل، فالصناديق التي استحدثت في بعض الوزارات اضحت مرتعاً لكل (الهبر)، وترى الموظفين أين توجد الصناديق يلهث كل واحد للالتحاق بالصندوق !! لأن ماءه غزير !! وفي صندوق منها تستغرب أن المسئول الأول فرض لنفسه شهريا مليون ريال مكافأة، ولنائبه ٨٠٠ ألف وللوكيل مبلغاً اقل وهكذا !!! وقد صارت الصناديق حكاية كل لسان، وأرى أن تلغى وتذهب أموالها إلى الميزانية وتصرف حسب قواعد الصرف، ولا بد من معرفة الأموال السابقة، وهل ما تزال موجودة، أم ذهبت مع الريح !!!؟

فاكس : (679179) bajash22@gmail.com

# وداعـــــا 2011م

نبيهة أحمد محضور

■ ساعات وربما دقائق قليلة يحزم فيه عام 2011أمتعته إيذانا برحيله، نودعه بكل ما كان فيه.. بأشهره الثقيلة وساعاته الحزينة ودقائقه المليئة بالألم..!! هذا العام الذي شهد الكثير من الأحداث.. من المتغيرات..من المتناقضات.. عام الربيع العربي كما أطلق عليه البعض رغم أني لا أتفق مع هذه التسمية..!! فالربيع من أجمل فصول السنة.. فهو فصل الاعتدال..فصل الجمال.. فصل الاخضرار فصل تحلق فيه الطيور وتغرد فيه الكناري ويشدو الشنفوان، وتداعب فيه الفراشات بمختلف ألوانها الأزهار.. فصل يفوح فيه شذى الورود والرياحين.. فصل تتفتح فيه براعم الأشجار وبراعم القلوب..!

فأين نحن من جمال يداعب الروح.. إلى خوف يهزها ويبعثرها؟ من صدى تغريد العصافير إلى دوي المدافع؟ من هدوء تحلق فيه أرواح المحبين إلى بركان يقذف الحقد والكراهية؟؟

هذا العام الذي كان مختلفا... قاسيا على الشعوب.. الحكام.. الأوطان..هذا العام الذي عرض فيه أحداث فيلم عربي من أحدث أفلام الدراما العالمية.. فيلم كتبه وأخرجه، عقلاء الغرب..!!

التنفيذ: أيد عربية أصيلة تم تدريبها بأحدث الوسائل..

الثمن: الأوطان

الجمهور: الشعوب العربية المغلوبة على أمرها التي كانت تصفق تارة وتبكي تارة أخرى..

الإشراف العام: الدول العظمى

الحصيلة: أوطان ضعيفة وممزقة.. اقتصاد متدهور.. بنية تحتية مخربة.. أمهات ثكلى.. قيم ومبادىء بدأت بالتلاشي.. قلوب سكنها الخوف والكره..!!

الممول: أهل الخير من بعض الأشقاء وغيرهم.

المستفيد: من لا تهجع أعينهم ولا تنام وهم يحيكون الخطط والمؤامرات من أجل إضعافنا وتقسيمنا نحن العرب من بدأت عروبتنا بالتلاشي وأصالتنا بالاضمحلال حينما بدأ يغلب على أفكارنا التقليد الأعمى دون بصيرة وضميرنا بالنوم..!!

أما اسم الفيلم ( فوضى الربيع العربي) وأما الفئة المستهدفة ( العام العربي)

السؤال الذي يطرح نفسه: هل اتعظت الشعوب العربية والحكام العرب؟؟ وهل ترقرق ماء الخجل على وجوده من أغدقوا بأموالهم من أجل زعزعة أمن واستقرار العرب..؟؟ وهل ستنتهي هذه العاصفة التي عصفت بأوطاننا ويرخى الستار على أحداث هذا الفيلم المرعب برحيل هذا العام؟؟

ها نحن نودعك وكلنا أمل أن يكون الجميع قد استفاد من أخطاءه وفاق من غفلته..! هذا العام الذي شهد التصدع والشقاق بعض أهم الدول العربية التي تشكل ثقلا استراتيجياً واقتصادياً في المنطقة وإهانة الحكام والشعوب العربية.. هذا العام الذي أثبت فيه اليمنيون أنهم ليسوا كغيرهم من الشعوب.. عام تجلت فيه الحكمة اليمنية لتكون مضرب الأمثال، عام انكشفت فيه الأقنعة وصقلت فيه المعادن وبان فيه الصديق من العدو.. نودعك وكلنا أمل في عاما جديد يكون أكثر تفاؤلا يكون فيه شباب العرب مبدعين وغير مقلدين . أن نكون فيه أكثر ولاء ووفاء لأوطاننا .. عام يستشعر فيه الجميع المسؤولية أمام الله تعالى.

عام جديد نأمل أن يستعيد فيه العرب مكانتهم الكبيرة ومجدهم العظيم، أن تتوحد فيه قلوبهم وأهدافهم.. أن نحيا فيه بأمان واستقرار نأمل أن يحمل في طياته الخير والسلام والأمان لقلوبنا وأوطاننا، وكل عام والجميع بخير..!!

# التكامل الأمني..!!

د/ عبدا لإله الطلوع

لا شك أن القضية الأمنية هي من أهم القضايا والمهام الواجب توافرها، لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والتنموية والمجتمعية وهي بذلك تصبح مهمة عامة تتوزع بين كل المؤسسات الحكومية والخاصة وبين الأفراد الملزمين والمواطنين وكل أفراد المجتمع.

فاجتزاء هذه القضية والنظر إليها على أنها مسؤولية المؤسسة الأمنية فقط.. يحد من كفاءتها ويقلل من دورها الفاعل ويفرز الكثير من المشاكل المواجهة والصعوبات الملحوظة مهما بلغت درجة الكفاءة واليقظة لدى الأفراد المنتسبين للأمن الداخلي.

وبهذا المنطق نعتقد أنه من الضروري إيجاد الآلية المناسبة التي تخلط نظرة التكامل الأمني بين مختلف الجهات والمؤسسات والأفراد حكومية أو خاصة ملتحقين بالسلك العسكرى أو مواطنين عاديين موظفين وعاملين وغيرهم.

وأول ما يجب فعله في تلك الآلية هو نشر المفاهيم الصحيحة حول الواجب الأمني بين أفراد المجتمع وتحديد الأدوار الضرورية كل في موقعه واختصاصه والعمل على زيادة الوعي في أوساط الناس بمختلف السبل والوسائل الممكنة.. وعقد اللقاءات والدورات وورش العمل اللازمة..لخلق المزيد من الرؤى الواضحة والمعالجات السليمة والتصورات الهادفة التي تساعد على فهم القوانين واللوائح الأمنية والتعريف بها وما يلزم الجميع تجاهها لضمان الطمأنينة والسلامة المجتمعية وللحد من العنف والجريمة ومن النهب والسرقات وغيرها من المضار والآفات الخطيرة المتعددة.

ولا بد أيضاً من دراسة النظرة العكسية لدى البعض.. التي تلقي بتبعات كل المشكلة الأمنية على عاتق رجل الأمن ومعرفة أسبابها المنشئة وتفاصيلها وسلبياتها.. وكيف هي العلاقة بين رجل الأمن مع الآخرين.. ولماذا يتخوف الكثير من الناس في أداء أدوارهم الأمنية.

إن تحقيق قاعدة الأمن للجميع وعلى الجميع.. مهمة في غاية التعقيد، لكنها ليست صعبة في نهاية المطاف فالأمر على علاقة وطيدة بنشر الوعي وتصحيح المفاهيم وتقييم السلوك وإيصال كل القوانين واللوائح الأمنية لأذهان الناس وتحديد ما فيها من الأدوار والتخصصات.. ومنع كافة العوائق والتحديات والحواجز المصطفة في عقول البعض والتخوفات التي يبدو أنها من المفترضات الأمنية.

لذلك فإن نظرة التكامل الأمني.. هي سلوك ومعرفة وإدارة وفعل فهو بحر لا شاطئ له يترجمها رجالات الأمن والمواطنون بمختلف فئاتهم وشرائحهم وجميع المؤسسات والجهات الخاصة والعامة وعلينا جميعاً أن نكون قادرين على استيعابها..! ومن أهمها ظاهرة حمل السلاح فالكثير من الناس قد انتقد هذه الظاهرة وكتب حولها نتيجة لما خلفته من الآثار السلبية التي عكست نفسها على كل شيء في هذا البلد الآمن.. وخصوصا على العديد من المضامين الهامة في الحياة المجتمعية مثل قضية الأمن والاستقرار وقضية الاستثمارات والسياحة وقضية الثارات وغيرها.

حيث أظهرت التقارير المتعددة وبخاصة الأمنية معدلات مخيفة تعكس المدى الخطير الذي أصبح يقف وراء هذه الظاهرة المشينة وهي ظاهرة التسلح وحمل السلاح من قبل العامة،وذلك من خلال الخطط والاستراتيجيات العامة والبرامج الزمنية المنظمة لمكافحة ظاهرة حمل السلاح واستعداد كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لحيازته وما هي الشروط الواجب توافرها وغير ذلك من الجوانب التنظيمية،

بقي أن نشير إلى أن هذه الأيام لا يزال احترامنا لرجل المرور المتفاني في عمله والواقف في برد الشتاء وحر الصيف مفقوداً، ومهما فعل رجل المرور من أجل عمله الذي هو لأجل الجميع يبقى في نظر البعض» مهاناً».

يتعجب المرء من أولئك الذين يتعاملون مع رجل المرور بصورة فوقية وحتى أحياناً باحتقار وازدراء مع أنه يعمل من أجل مصلحة الجميع ولولا وجوده وفي ظل حالة الشارع لتحول الطريق إلى فوضى عارمة، وهذا ما نشهده حتى في وجود إشارات مرور صالحة وتعمل في عز النهار.

وحقيقة فإن العديد من المؤسسات يجب أن تظهر نباهة عالية في كل مظاهر التسلح على مستوى الأسواق والطرقات العامة وعواصم المدن.. وذلك إيماناً منها بضرورة الحد من كل العوامل المسببة لانتشار هذه الظاهرة المتمثلة «بالتسلح غير المنظم».

كما نتمنى أن تتبنى وزارة الزراعة العمل على جمع الشباب وتوزيعهم في وديان وصحارى اليمن كوادي تهامة ووادي حضرموت ووادي الجوف ووادي مأرب ووادي لحج ووادي أبين ببيوت شعبية صغيرة+ بذور+ جرارات لتقسم الأرض+ مساكن شعبية والدفع بالشباب إلى الوديان الزراعية والتصدير إلى دول الخليج.

كما نتمنى من وزارة الثروة السمكية أن تدفع بالشباب إلى العمل بالبحر والعمل على استخراج الأسماك وبيعها للسوق المحلية وايضالها إلى كل المحافظات بأسعار بسيطة بدلاً عن مزارع الدجاج، وذلك بعد أن توزع للجميع قوارب بالتقسيط المريح.

اللهم جنب اليمن الفتن فأنت العلي العظيم القادر على ذلك..